سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها - دراسة تقييمية –

أ. عناني ساسية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة

البريد الإلكتروني: anani.sassia@yahoo.fr

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الإجراءات و البرامج الموضوعة من طرف الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أصبح أكثر من ضرورة في ظل تزايد حدة المنافسة مع المؤسسات الأجنبية الناجمة عن توجه الجزائر نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و كذا إجراءات الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع محاولة تقييم مدى تحقيق هذه البرامج لأهدافها و بخاصة فيما يتعلق بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع عرض أهم المتطلبات التي ينبغي توفيرها بغية تأهيل القطاع و الوصول به إلى مستوى يضمن له الاستقرار والديمومة.

وأظهرت نتائج الدراسة انه على الرغم من وجود أكثر من برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، إلا أن الواقع يوضح أنها لا تزال غير قادرة بعد على مواجهة المنافسة الأجنبية.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج التأهيل، التنافسية.

Résumé:

Cette étude vise à identifier les actions et les programmes établis par l'état pour la mise à niveau des petites et moyennes entreprises, qui est devenu plus qu'une nécessité compte tenu de la croissance de la concurrence avec les entreprises étrangères résultant de l'orientation de l'Algérie vers l'ouverture à l'économie mondiale en signant l'accord de partenariat avec l'union européenne ainsi que les procédures d'adhésion prévues à l'organisation mondiale du commerce, avec une tentative d'évaluer l'ampleur de la réalisation de ces programmes avec leurs

objectifs, surtout en ce qui concerne l'amélioration de la compétitivité des petites et moyennes entreprises, en présentant les exigences les plus importantes qui doivent être satisfaites afin de la mise à niveau de ce secteur et l'accès à un niveau qui assure la stabilité et la continuité.

Les résultats de l'étude ont montré que malgré l'existence de plus d'un programme de mise à niveau des petites et moyennes entreprises en Algérie, la réalité montre que ces entreprises ne sont toujours pas encore en mesure de faire face à la concurrence étrangère.

Mots clés: les petites et moyennes entreprises, les programmes de mise à niveau, la compétitivité.

المقدمة:

لقد أفرزت التحولات العالمية التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة توجه العديد من الدول نحو تمكين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليحتل مكانته ضمن أولوياتها و إستراتيجياتها التنموية، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذه المؤسسات في مواجهة منافسة شديدة من قبل مؤسسات الدول المتقدمة خاصة مع تحرير التجارة الخارجية وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعرفها معظم دول العالم، و منها الجزائر التي شهدت بدورها تغيرات هامة خلال السنوات الأخيرة، و ذلك من خلال تبنيها برامج الإصلاح الاقتصادي في خطوة للانتقال إلى اقتصاد السوق، كما سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي حتى لا تكون بمعزل عن التغيرات التي يشهدها العالم من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، كذا مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إذ أن هذه التغيرات أثرت بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها أمام منافسة شديدة من قبل المؤسسات الأجنبية ذات المزايا التنافسية العالية، لذا أصبح من الضروري إدخال تغييرات عليها والبحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الحادة و اكتساب مزايا تنافسية و تدعيم حصصها السوقية، و من هنا قامت الدولة بوضع مجموعة من برامج التأهيل تهدف

بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرتها التنافسية من أجل تمكينها من مواجهة المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية. و تتمحور إشكالية الدراسة حول الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة برامج التأهيل التي وضعتها الدولة في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي ؟

أ- أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في دراسة ظاهرة اقترنت بالإصلاحات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل التوجه إلى الانفتاح الاقتصادي، حيث ترتب عليها من الآثار و الانعكاسات التي تفرض فتح الحدود الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية مما يستدعي زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية، ومن هنا تكتسي برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية خاصة لاسيما تقديم المنح و المساعدات المالية لتنفيذ مخططات التأهيل على أرض الواقع و الوصول إلى نتائج ملموسة.

ب- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- التعرف على الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛
- التعرف على عملية التأهيل بالإضافة إلى إبراز أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- الوقوف على نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛
- محاولة تقييم النتائج الإجمالية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؛
- تقديم بعض التوصيات التي ينبغي توفيرها بغية تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

ج- منهجية الدراسة: لانجاز الدراسة و الإجابة عن الإشكالية تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتأهيل، و المنهج التحليلي عند تحليل واقع و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما تم استخدامه عند تحليل نتائج برامج التأهيل و محاولة إعطاء نظرة تقييمية لما وصلت إليه هذه البرامج.

د- هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة و الإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة كما يلي:

- واقع المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في الجزائر؛
- البرامج المدمجة لتأهيل المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في الجزائر؛
- تقييم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في الجزائر

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات و تؤهلها لأداء أدوار ايجابية في تحقيق أهداف التنمية، الأمر الذي جعلها تحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات العديد من الدول، حيث تشير الدراسات و التقارير أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر من أهم القطاعات القادرة على خلق مناصب الشغل، والمساهمة في تكوين الثروة، كما أنها عنصرا مهما لحركية كل اقتصاد لقيامها بالإبداع و الابتكار.

و تفطنت الجزائر كغيرها من الدول لأهمية هذا النوع من المؤسسات، فسعت جاهدة لتشجيع الاستثمار في القطاع، و ذلك ما نلمسه من خلال السياسات و الإجراءات المنتهجة في السنوات الأخيرة. و نتيجة للجهود المبذولة لتطوير القطاع، فقد شهد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرةو هو ما انعكس على تطور مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني.

1- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

مر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بمجموعة من مراحل التطور ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على الاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة، إلى غاية التحول إلى اقتصاد السوق بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي التي أفرزت تغيرات هامة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب الغير الناجحة في مجال تسيير

المؤسسات الكبيرة أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي سنة 1994.[1] و قد تجسد الاهتمام الفعلي بالقطاع بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994 بموجب المرسوم 211/94 لتتوسع صلاحياتها بموجب المرسوم 190/2000 سنة 2000، و وضع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2012 الذي يعتبر نقطة تحول في مسار القطاع، و الذي حمل جميع الأطر التنظيمية و القانونية التي تنظم نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و فيما يلي أهم الإجراءات القانونية المتخذة انطلاقا من صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[2]

- إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2002)؛
- إنشاء مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل، المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إحداث المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2003)؛
- إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (سنة 2004)؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2005)؛
- انطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2007)؛
- تعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2008)؛
- تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2009)؛

---

[1] غياط الشريف، وبوقموم محمد، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد6، الجلفة، 2012، ص.51.

[2] بورغدو عبد الكريم، **واقع و آفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14 مارس 2010، ص.3-4.

- إعادة بعث البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرةو المتوسطة (سنة 2010).

و نتيجة للجهود المبذولة فقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث وصل إلى 711832 مؤسسة سنة 2012 مقارنة مع 245348 مؤسسة سنة 2001، أي زيادة تقدر بـ 466484 مؤسسة و بنسبة زيادة تقدر ب 190.13%، ويمكن توضيح هذه الأرقام من خلال الجدول (01).

وترجع الزيادة في عدد المؤسسات إلى الوتيرة العالية التي تشهدها الجزائر من المشاريع نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، مما أتاح للقطاع فرصة النمو والتطور. كما ترجع الزيادة بصورة كبيرة إلى القطاع الخاص الذي يمثل ما نسبته 99.92% من مجموع المؤسسات إلى غاية سنة 2012 وذلك نظرا لتوجه الجزائر نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، أما المؤسسات العمومية فهي في تراجع مستمر نتيجة سياسة خوصصة مؤسسات القطاع العام في الجزائر. ويرتكز نشاط المؤسسات الخاصة بنسبة كبيرة في قطاعي الخدمات و البناء والأشغال العمومية، حيث يستحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 48.58% من مجموع المؤسسات، و يمثل قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة 33.85%، بينما تتوزع 17.57% الأخرى على باقي القطاعات.

الجدول رقم(1): تطور المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المؤسسات	245348	261853	288577	312959	342788	376767
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المؤسسات	410959	519526	625069	619072	659309	711832

المصدر:

- وزارة المؤسسات الصغيرةو المتوسطةو الصناعة التقليدية سابقا، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 10،12،8،2،4،6، 14،16 للسنوات 2002-2009.
- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18،20،22 للسنوات 2010-2012.

2- تقييم أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

إن تدعيم مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ترتب عنها دور فعال لهذه المؤسسات في دفع وتيرة التنمية، ويمكن الوقوف على تطور مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في بعض المتغيرات الاقتصادية للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2012.

2-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل:

اعتمدت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سبيل التقليل من إشكالية البطالة لما لها من آثار خطيرة، لهذا لجأت إلى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة و الهيئات لدعم و مساندة القطاع تتجسد أهم أولويتها في التشغيل ومكافحة البطالة. و في هذا الإطار تشير الإحصائيات أن القطاع يساهم في تشغيل ما يقارب ألف عامل سنويا، كما تشير إحصائيات وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار أن عدد العاملين بالقطاع بلغ إلى غاية سنة 2012 ما يقارب 1848117 عامل، و الجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها للفترة الممتدة 2005-2012:

الجدول رقم(2):

تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2005-2012)

طبيعة المؤسسات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	888829	977942	1064983	1233073	1363444	1577030	1676111	1800742
المؤسسات العمومية	76283	61661	57146	52 786	51635	48656	48086	47375
الصناعة التقليدية	192744	213 044	233 270	254350	341885	-	-	-
المجموع	1157856	1252647	1355399	1540209	1756964	1625686	1724197	1848117

المصدر:

- و زارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية سابقا، نشرية المعلومات الإحصائية رقم10،12،8، 14،16 للسنوات2005- 2009.
- و زارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18،20،22 للسنوات 2010- 2012.

يتضح من الجدول أن هناك زيادة في تشغيل الأيدي العاملة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع عدد العمال من 1157856 عامل سنة 2005 إلى 1848117 عامل سنة 2012، أي زيادة بمجموع 690261 عامل و بنسبة زيادة تقدر ب 59.62%، حيث تعكس هذه النسبة جهود العديد من الأجهزة المنشاة لهذا الغرض، كما يتضح أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب العمل حيث وصلت سنة 2012 إلى ما نسبته 97.44%، و هذا دليل على الدور الكبير الذي يؤديه القطاع في هذا المجال.

2-2-مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في اقتصاديات العديد من الدول فيما يتعلق بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و القيمة المضافة، و بالنسبة للجزائر يمكن توضيح تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(3): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة بالجزائر خلال الفترة (2005-2011) الوحدة: مليار دينار

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج الداخلي الخام	القطاع خ	2364.5	2740.06	3153.77	3551.33	4162.02	4681.68	5137.46
	القطاع العام	651.0	704.05	749.86	686.59	816.80	827.53	923.34
	المجموع	3015.5	3444.11	3903.63	4237.92	4978.82	5509.21	6060.8
القيمة المضافة	القطاع خ	2239.56	2605.68	2986.07	3363.16	3954.50	4450.76	4895.64
	القطاع العام	367.54	401.86	420.86	418.9	432.05	340.56	528.51
	المجموع	2607.10	3007.54	3406.93	3782.06	4386.55	4791.32	5952.66

المصدر:

- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية سابقا، نشرية المعلومات الإحصائية رقم8،10،12،14،16، للسنوات2005-2009.
- و زارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18،20،22 للسنوات 2010-2012.

من الجدول يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، حيث وصلت مساهمتها إلى ما قيمته 6060.8 مليار دينار من الناتج الداخلي الخام إلى غاية سنة 2011 و يساهم القطاع الخاص الممثل الأساس للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بما نسبته 84.76 %، كما يساهم القطاع ب 5952.66 مليار دينار من القيمة المضافة يشارك القطاع الخاص بما نسبته 82.24 %، وهو ما يبرزأهمية و حيوية القطاع الخاص في النسيج الاقتصادي الجزائري.

2-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات: عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جاهدة على تشجيع صادرات القطاع الخاص و بخاصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ذلك للخروج من دائرة الاعتماد على صادرات المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية، والجدول الموالي يوضح عرض لتطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2012.

الجدول رقم(4): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2012) الوحدة: مليون دينار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	907	1184	1332	1937	1066	1526	2149	2187
صادرات المحروقات	45 094	53429	58 831	77 361	44 128	55 527	71 241	71794
إجمالي الصادرات	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 390	73981

المصدر:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا، نشرية المعلومات الإحصائية رقم8،10،12،14،16، للسنوات 2005-2009.
- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18،20،22 للسنوات 2010-2012.

من معطيات الجدول يتضح أن الصادرات الجزائرية تتميز بسيطرة مطلقة لقطاع المحروقات، إذ يستحوذ على نسبة تفوق 97% من إجمالي الصادرات طوال سنوات الدراسة، ما يثبت أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على الثروة البترولية في تمويل التنمية، بينما تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات جد ضعيفة رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنميتها خصوصا دعم القطاع الخاص الممثل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الثاني: البرامج المدمجة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

سعت الجزائر إلى تبني مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقتنعة بضرورة تحسين تنافسيةمؤسساتها و كفاءتها من خلال تحسين أنظمتها التسييرية و تأهيل مواردها البشرية و تحسين محيطها الاقتصادي لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي، من هذه البرامج ما هو وطني و منها ما هو مبرم في إطار اتفاقيات دولية. و نحاول من خلال هذا المحور عرض أهم البرامج التي وضعتها الجزائر لتأهيل القطاع.

وقد وردت عدة تعاريف تتعلق بمفهوم التأهيل، و لكن تتفق جميعها على أنه تلك العملية التي تقترن بتحسين تنافسية المؤسسة، و من بين أهم التعاريف نذكر: عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد و التكيف مع مختلف التغيرات، ثم طورته خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني الإجراءات المتواصلة التي تهدف لتحضير المؤسسة كذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر.[3] و يعرف أيضا على انه مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات

[3] - Mohammed bouhaba, **la problématique de la mise à niveau des entreprises en Algérie**, colloque international: Algérie cinquante ans d'expériences de développement -état –économie –société ,Alger, le 08 et 09 décembre 2012 p03 .

الحكومية بغية تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.[4]

مما تقدم يمكن القول أن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق و رفع إنتاجيتها لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة حتى تضمن شروط كسب حصة في الأسواق المحلية و الدولية.

و يمكن عرض أهم البرامج المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فيما يلي:

1- البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:

أطلق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي من طرف و زارة الصناعة وإعادة الهيكلة، و يسعى إلى دعم و مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة التي تشغل على الأقل 20 عامل لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءاتها و تهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته(من أنشطة مالية و مصرفية، جبائية، إدارية، و اجتماعية...)، انطلق تنفيذه سنة 2001 .[5]

1-1- أهداف البرنامج: تتجلى الأهداف الأساسية للبرنامج في النقاط التالية:[6]

- عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية؛
- تطوير و ترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة؛
- تدعيم قدرات هيئات الدعم؛
- تحسين القدرة التنافسية و تطوير المؤسسات الصناعية.

---

[4] بلغرسة عبد الطيف، جاوحدو رضا، **آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد1، جامعة سطيف، 2002، ص.174.

5 - Farida Merzouk, **PME et compétitivité en Algérie**, La revue de l'économie et de management , N° 9 ,Université Tlemcen, 2009, p.11

[6] لزعر علي، وبوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 5، جامعة بسكرة، 2009، ص.39.

2-1- شروط الاستفادة من البرنامج: للاستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط نذكرها في النقاط التالية:[7]

- أن تنتمي إلى قطاع إنتاج صناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- مسجلة في السجل التجاري، و تحمل رقم تعريف ضريبي؛
- لها من النشاط ما لا يقل عن ثلاثة أعوام وحققت في الأعوام الثلاثة الأخيرة نتائج موجبة؛
- أكثر من 50% من أصولها الصافية مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي، كما تملك رأس مال عامل موجب؛
- أن تشغل على الأقل و بصفة دائمة 20 عامل.
-

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و الموسطة لا سيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من اجل تطوير تنافسية المؤسسات ، و قد صادق عليه المجلس الوزراء في 8 مارس 2004 و انطلقت أولى مراحله سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، يمتد تنفيذه على مدار 6 سنوات (2007-2013)، و يتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة مالية تقدر ب 6 مليار دينار.[8]

---

[7] قوريش نصيرة ،**آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 افريل 2006

[8] عبد الكريم سهام، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا 2**، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة،2011، ص 144.

2-1- أهداف البرنامج: تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في النقاط التالية:[9]

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة؛
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير و الحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) و مخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج.

2-2- شروط الاستفادة من البرنامج: للاستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط نذكرها في النقاط التالية:[10]

- أن تكون المؤسسة جزائرية، و لها نشاط على الأقل لمدة سنتين؛
- انتماءها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- أن يكون لها هيكل مالي متوازن؛
- المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منتجاتها و خدماتها؛
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

---

[9] بابا عبد القادر، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص148.

[10] بابا عبد القادر، المرجع نفسه، ص 149.

3- برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا1):

جاء هذا البرنامج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاوروجزائرية، باسم برنامج اورو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشغل 20 عامل فأكثر والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية، بغلاف مالي يقدر ب 62.9 مليون يورو (57 مليون يورو من المفوضية الأوروبية، 3.4 مليون يورو من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، في حين أن 2.5 مليون يورو تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، انطلق تنفيذه سنة 2002 وامتد إلى غاية 2007.[11]

3-1- أهداف البرنامج: يتمثل الهدف العام للبرنامج في تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال[12] :

- تطوير كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية في القطاع العام والخاص؛
- المساهمة في تحسين الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تطوير المحيط المقاولاتي وذلك بالاعتماد على المؤسسات والهيئات المرتبطة بشكل مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-2- شروط الاستفادة من البرنامج: تلتزم المؤسسة للاستفادة من هذا البرنامج بتوفير عدد من الشروط من أهمها:[13]

---

[11] غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا-**، مجلة الباحث ، العدد9، جامعة ورقلة،2011، ص 136.

[12] بوشويط ابتسام، **آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية -**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010، ص 48.

- حفظ على الأقل 60 % من رأسمالها باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- أن توظف ما بين 10 إلى 20 عامل؛
- لها من النشاط ثلاثة أعوام على الأقل،و حققت نتيجة موجبة في الأعوام الثلاثة الأخيرة؛
- أن تكون منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة؛
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة؛
- الالتزام بدفع 20 % من التكلفة الإجمالية الكلية المتوقعة من عملية التأهيل.

4- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال(ميدا2):

عند نهاية برنامج ميدا الأول تم الشروع في تطبيق برنامج آخر مع الاتحاد الأوروبي، تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال التكنولوجيا، قدر المبلغ المخصص للبرنامج 44 مليون أورو(40 مليون أورو ممولة من المفوضية الأوروبية، و4 مليون أورو تمثل مساهمة الطرف الجزائري)، يقوم الاتفاق على تأهيل 200 مؤسسة،وتم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت في ماي 2009. [14]

4-1- أهداف البرنامج: يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المستهدفة لتمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق المحلي والدخول

[13] قريشي يوسف، غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر برنامج Edpme**، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة ورقلة، يومي 18/17 أفريل 2007، ص 18.

[14]- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic** ,Dossier de presse, atelier de visibilité, Algérie, Le 24 février 2010, p.2.

إلى الأسواق العالمية، من خلال استغلال جميع الإمكانيات التي تتيحها الاتفاقات الدولية الموقعة أو الجاري توقيعها و الاستفادة من مزايا اقتصاد السوق، وعموما تتمثل أهداف البرنامج في النقاط التالية:[15]

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسييرها؛
- تعزيز البرامج و المؤسسات الوطنية المعنية بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم إنشاء الجودة و المعايير الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تطوير سوق الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية و الاتحادات المهنية؛
- تشجيع نقل الممارسات الجيدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4-2- شروط الاستفادة من البرنامج: تلتزم المؤسسة للاستفادة من البرنامج بتوفير عدد من الشروط أهمها:[16]

- أن يكون لها من النشاط سنتين على الأقل؛
- أن توظف على الأقل 20 عامل من بينهم 3 إطارات على الأقل، و أن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 100 مليون دينار (بالنسبة للمؤسسات الصناعية)؛
- أن توظف على الأقل 5 عمال، و أن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار (بالنسبة لمؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة).

إضافة إلى برامج التأهيل المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، تبنت الجزائر مجموعة أخرى من البرامج و ذلك في إطار التعاون الدولي مع بعض المنظمات و الدول أهمها: التعاون مع البنك الإسلامي، البنك العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التعاون مع بعض الدول التي لها خبرة في مجال تأهيل المؤسسات

[15]- Délégation de l'union européenne en algérie , **Rapport annuel de la coopération United européenne-Algérie** ,2010, p. 18-19.
[16]- Communication du programme pme 2 a l'occasion de l'événement, http://www.ccidahra.com/man/PME2-1.

الصغيرة و المتوسطة مثل: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا. وقد ركزت هذه البرامج بصفة خاصة على الجانب التوجيهي و التكويني في العديد من المجالات (التسيير، التسويق، التصدير...)، إضافة إلى اهتمامها بتدعيم قدرات الهيئات المكلفة بالجودة لتمكين المؤسسات من الحصول على شهادة الجودة.[17]

المحور الثالث: تقييم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نحاول من خلال هذا المحور تقييم نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، من حيث مدى تحقيق الأهداف المسطرة لكل برنامج على حدى.

1- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية : منذ بداية برنامج التأهيل الصناعي سنة 2001 و إلى غاية 30 جوان 2010، تمثلت حصيلة البرنامج فيما يلي:[18]

- **مرحلة التشخيص الاستراتيجي:** تقدمت 492 مؤسسة (253 مؤسسة عمومية و 239 مؤسسة خاصة) بطلبات الانخراط، و تمت معالجة 491 مؤسسة و بقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة، حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة)، بينما تم قبول 355 مؤسسة (168 مؤسسة عمومية و 187مؤسسة خاصة)؛
- **مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل:** فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (97 مؤسسة عمومية و 78مؤسسة خاصة) للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، حيث تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـ 151 مؤسسة، بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة و هي 151 مؤسسة، 2230 عملية منها 1273 عملية لامادية، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.

[17] Mohammed Bouhaba, op.cit, p.10.
[18] Ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements, **Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles**, Algérie, Juin 2010, p 2.

من خلال النتائج يمكن القول أنها تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا نظرا للعدد الضئيل للمؤسسات المقبولة ضمن البرنامج، إذ يلاحظ أن من بين 492 مؤسسة تقدمت بطلب الانخراط لم يتم قبول إلا 175 مؤسسة، وذلك نظرا لبعض العراقيلوالشروط التي حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج كان تكون قادرة على النمو والاستمرار و أن تكون لها نتائج موجبة غير أن المؤسسات العاجزة تكون أكثر حاجة إلى هذه العملية، إضافة إلى صعوبة وتعقد إجراءات الحصول على تمويل مخططات التأهيل من طرف البنوك.

2- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: منذ بداية البرنامج سنة 2007 وإلى غاية ماي 2010 تم تسجيل النتائج التالية:[19]

- أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل؛
- وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج،تم قبول 351 مؤسسة منها؛
- ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل، وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: إدارة الأعمال، الإنتاج، الجودة، المالية، المنتوج المبتكر.

نلاحظ أن النتائج المسجلة تعبر عن ضعف البرنامج في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطات، حيث يلاحظ أن 351مؤسسة فقط باشرت عملية التأهيل وهو رقم ضئيل راجع إلى رفض ملفات فئة معتبرة من المؤسسات لعدم استيفائها الشروط اللازمة، أو لتخلي المؤسسات عن البرنامج في مراحله الأولى نتيجة عدم تحقيق أية قيمة مضافة بعد القيام بأول عملية،وهذا ما أدى بالحكومة إلى تطبيق

[19]- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, agence nationale de développement, **bilan des actions du programme national de mise à niveau**, rapport complet, mai 2010, p4.

قرارات جديدة لإعادة بعث البرنامج تضمنت وضع برنامج تكميلي لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة بقيمة مالية تقارب 386 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2010- 2014.

3- نتائج برنامج ميدا لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ميدا1): حقق برنامج ميدا1 لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ بدايته سنة 2002 و إلى غاية 31 ديسمبر2007 عددا من النتائج، و ذلك على صعيد مختلف المحاور المستهدفة كما يلي:[20]

- **فيما يخص الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** تم تقدم 685 مؤسسة صغيرة و متوسطة للانضمام للبرنامج، وتم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، مع تخلي 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي بنسبة 26% من إجمالي المؤسسات المنخرطة، أما 61 مؤسسة الباقية التي تشكل 9% فقد قامت بعملية التشخيص بصفة نهائية و اقتصرت على هذه المرحلة ثم انسحبت من البرنامج. و بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات المقبولة، 1373 عملية (477 عملية تشخيص، و896 عملية تأهيل مست وظائف مختلفة منها: الإنتاج، الإدارة، التسويق، المالية...)؛
- **فيما يخص دعم الهيئات المالية:** تم القيام ب 171 عملية لصالح خمسة هيئات مالية متخصصة، 27 عملية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل تطوير أنظمة المحاسبة و المالية، و144 عملية من اجل تسهيل وصول المؤسسات إلى مصادر التمويل.

[20] - Ministère de la pme et de l'artisanat , **Programme d'appui aux pme/pmi, des résultats et une expérience transmettre**, rapport final-euro développement pme, décembre 2007, p.27.

- **فيما يخص الهيئات الداعمة:** تم القيام ب 187 عملية أجريت من اجل دعم محيط المؤسسات الصغيرةو المتوسطة، استفادت منها وزاراتو هيئات حكوميةو هيئات دعم أخرى مثل وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةوالصناعة التقليدية، وغرفة الصناعةو التجارة الجزائرية.

من خلال النتائج يتضح ضعف درجة تجاوب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع البرنامج حيث نجد أن 35% من المؤسسات انسحبت من البرنامجو لم تكمل جميع مراحل عملية التأهيل، وعلى العموم يمكن القول أن برنامج ميدا 1 قد حقق نتائج حسنة تميزت بتحقيق 1373 عملية لفائدة 445 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2007.

4- نتائج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحكم في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (ميدا2): خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج، تم الشروع في تطبيق التنظيمات و إتمام إجراءات العمل وإعداد و تنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج، و تشمل:[21]

- **دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** حيث تم القيام بالإجراءات الآتية:
  - تحديد اختيار معايير المؤسسات المعنية بالبرنامج ؛
  - تحديد أكثر من 200 مؤسسة لتنفيذ البرنامج ؛
  - إجراء دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من اجل إعداد مشاريع المرافقةو الدعم؛
  - إطلاق مناقصة بقيمة 10.05 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرةو المتوسطة.
- **الدعم المؤسساتي:** تضمن هذا الدعم العناصر التالية:
  - دعم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل؛

[21] -Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des technologies d'information et de communication,** op.cit, p 2-3

- مساعد وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لإنشاء وتنفيذ المراكز التقنية الصناعية؛
- مساعد وزارة الصناعةو المؤسسات الصغيرةو المتوسطة و ترقية الاستثمار لتطوير إستراتيجية المناولة؛
- المساهمة في دعم بيئة الأعمال التشغيلية للمؤسسات؛
- المساهمة في دعم النظام الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- المساهمة في دعمالجمعيات و هياكل دعم المؤسساتالصغيرة و المتوسطة.

- **دعم الجودة:** حيث تضمن هذا الدعم ما يلي:

- دعم وزارة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لتنفيذ إجراءات دعم السياسة الوطنية للجودة و التقييس؛
- دعم الهيئات المسؤولة عن الجودة (الهيئة الجزائرية للاعتماد، المكتب الوطني للمقاييس القانونية، المعهد الجزائري للتقييس) لتعزيز تنظيمها و توطيد أنشطتها؛
- دعم هيئات تقييم المطابقة (مختبرات المعايرةوالاختبار و التحليل...)؛
- دعم المعهد الوطني للملكية الصناعية الجزائرية لتنفيذ نظام إدارة الجودة ISO9001.

وعن نتائج البرنامج صرح مدير البرنامج أن نسبة تقدم البرنامج بلغت 60%، حيث انه منذ مارس 2011 تم نقل ملفات 120 مؤسسة تستوفي معايير الأهلية للبرنامج إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرةو المتوسطة للحصول على الدعم من خلال البرنامج الوطني للتأهيل.[22] و ما يلاحظ عن هذا البرنامج أنه يختلف عن البرامج السابقة التي تتوجه إليها المؤسسات بطلب الانضمام، أما في إطار هذا البرنامج تم تحديد المؤسسات القادرة على الاستفادة من الدعم و المقدرة ب 200 مؤسسة كمرحلة أولى ليتم تعميمه على باقي المؤسسات في مرحلة ثانية.

[22] Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic,** Revue de presse, Algérie, décembre 2012, p.05.

5- آفاق عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: تبنت الجزائر برنامجا وطنيا جديدا لتأهيل قرابة 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة يندرج ضمن سعي الدولة إلى تنمية و تحديث هذا القطاع، حيث ستؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني على غرار ما يحدث في الدول الناشئة و المتطورة، و قد لقي هذا البرنامج دعما كبيرا من طرف السلطات لكونه يعد من أهم آليات الإستراتيجية الوطنية لتطوير و بناء اقتصاد قوي و متنوع خارج المحروقات.

5-1- تقديم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يعتبر البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتنمية و تطوير القطاع، نظرا للإمكانيات المالية و البشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه و تحقيق الأهداف المسطرة. و هو برنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محيطها، تشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بغطاء مالي يقدر بحوالي 386 مليار دينار، يمتد تنفيذه على مدى 05 سنوات ابتداءا من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة ب 19287000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[23].

5-2- أهداف البرنامج: يهدف البرنامج أساسا إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها، و يتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف تشمل:[24]

- **تأهيل قدرات التسيير و التنظيم:** من خلال التدريب والنصائح و التكوين في التسيير للتعرف على ثقافة المؤسسة المعرضة للأخطار و لاتخاذ القرارات المناسبة؛

[23] Moussaoui Rachid, **Programme national de la mise à niveau des pme,** Journée d'information : programme national de mise à niveau, **Mostaganem**, Le 30 juin 2011, p.11.

[24] khoudri Mohammed, **Programme national de mise à niveau**, Journée d'information : programme national de mise à niveau, Bordj Bou Arreridj, Le 25 septembre 2011, p.15-16.

- **تأهيل قدرات إتقان المعرفة و الابتكار:** من خلال تطوير قدرات استقطاب التكنولوجيات و ذلك للحصول على خدمات الإعلام و الذكاء الاقتصادي و إنشاء مخابر البحث و التنمية و إنشاء بنوك معلومات و وحدات اليقظة التكنولوجية و مراقبة الأسواق؛
- **تأهيل نوعية المؤسسة:** عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج و المساعدة على الحصول على شهادات المطابقة و الحث على وضع مخابر التحاليل و التجارب؛
- **دعم الاستثمارات المادية للإنتاجية:** يرتكز هذا الدعم على الاستثمارات التي تزيد من الكثافة التكنولوجية للعمليات و من تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تشمل تكنولوجيا الإنتاج وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والأجهزة المستخدمة في البحث و التطوير وتعزيز قدرات التصدير والتكامل بين الصناعات؛
- **تأهيل الموارد البشرية:** يهدف هذا الإجراء إلى دعم و وضع خطة لتطوير الموارد البشرية تناسب إستراتيجية الاستثمار للمؤسسة و دعم التكوين في التسيير و تقنيات التصدير و استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وعن النتائج الأولية للبرنامج فمنذ انطلاقه في جانفي 2011 إلى غاية أفريل 2013، سجل انضمام 2384 مؤسسة للبرنامج، منها 1100 مؤسسة تحصلت على الدعم المالي، و تم إطلاق إجراءات التشخيص ل 1000 مؤسسة. يمكن القول أن النتائج المحققة لا تزال بعيدة عن الأهداف المسطرة، فبعد مرور حوالي سنتين و نصف من بداية البرنامج لم يتم تأهيل سوى 1100 مؤسسة مقارنة مع الهدف المسطر المتمثل في تأهيل 20000 مؤسسة خلال 5 سنوات أي بمعدل 4000 مؤسسة كل سنة.[25]

[25] -Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement , **Programme d'appui aux pme/pmi et des tic** (pme ii), Revue de presse, Le 12 a16 mai 2013, p.31 .

الخاتمة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تشهد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا منذ صدور القانون التوجيهي لترقيتها و تطويرها و قد انعكس ذلك على تطور مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية، إلا أن مساهمتها لا تزال دون المستوى المطلوب و بخاصة في تنمية الصادرات حيث أن مساهمتها لا تكاد تذكر، بالإضافة إلى تركز نشاطها بأكثر من 70% في قطاعي البناء و الأشغال العمومية نظرا لسهولة الاستثمار فيها و تبقى بعيدة عن القطاعات المنتجة القادرة على توفير مناصب الشغل و تحقيق القيمة المضافة و تنمية الصادرات؛
- سطرت الجزائر العديد من السياسات والإجراءات لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنه على الرغم من المجهودات المبذولة، فإنها لا تزال تعاني العديد من المشاكل خاصة مشاكل التمويل، و العقار الصناعي بالإضافة إلى عدم توفر بنوك معلومات اقتصادية، كما انه على الرغم من الخروج من مرحلة الاقتصاد الإداري لا تزال البيروقراطية أهم ما يميز الإدارة الجزائرية؛
- إن الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي و إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فرض عليها ضرورة تأهيل مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة و الرفع من مستوى تنافسيتها حتى تكون قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية؛
- وضعت الجزائر مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهدف إلى تطوير قدرتها التنافسية التي تتزايد حاليا في ظل التوجه للانفتاح على الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة الدولية؛
- تعتبر برامج التأهيل التي قامت السلطات بتنفيذها جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج، غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي سواء إذا ما قورنت بالأهداف المسطرة أو إذا قورنت بدول مجاورة مثل تونس.*حيث أن الواقع يوضح أن

المؤسسات الصغيرةو المتوسطة الجزائرية لا تزال في تعيش في بيئة تنافسية صعبةو أنها لا تزال غير مؤهلة بعد لمواجهة المنافسة الدولية.

ويرجع هذا الفشل في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اعتقادنا إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- عدم وعي الكثير من مسيري المؤسسات بمفهومو أهمية برامج التأهيل نظرا لغياب الحملات التحسيسية من طرف الهيئات المشرفة على تنفيذ هذه البرامج؛
- كثرة الشروط الواجب توافرها في المؤسسات للاستفادة من منح و مساعدات برامج التأهيل بالإضافة إلى كثرة و تعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل واستغراق وقت طويل للانتهاء منها؛
- الصعوبات التي تتلقاها المؤسسات في تمويل برامج التأهيل في إطار رفض البنوك تمويل مثل هذه البرامج؛
- عدم رغبة أصحاب المؤسسات في تحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل حيث أن الدخول في هذه البرامج يفرض على المؤسسات المنخرطة دفع نسبة معينة من تكاليف التأهيل؛
- معوقات مرتبطة بتسيير البرامج نظرا لنقص الخبراءو المتخصصين في تسيير مثل هذه البرامج؛
- نقص الموارد المالية لسير و تنفيذ برامج التأهيل وعدم استغلالها جيدا؛
- وضع برامج التأهيل وعدم متابعتها بشكل مستمر من الجهات الوصية الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيقها للأهداف المنتظرة؛
- تعدد برامج التأهيل هذا ما أدى إلىضعف و انقسام وتشتت الإمكانيات المادية والمالية و البشرية.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

مقالات:

1- الشريف غياط، ومحمد بوقموم، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر -**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 6، الجلفة، 2012.

2- سليمة غدير احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة تقييمية لبرنامج ميدا -**، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة،2011.

3- سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا 2**، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة،2011.

4- عبد اللطيف بلغرسة، وجاوحدو رضا، **آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد1، جامعة سطيف، 2002.

5- علي لزعر، وبوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 5، جامعة بسكرة، 2009.

مذكرات:

1- ابتسام بوشويط، **آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية -**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010.

مداخلات:

1- عبد القادر بابا، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

2- عبد الكريم بورغدو، **واقع و آفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرةو المتوسطة، الجزائر، 14 مارس 2010.

3- نصيرة قوريش، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،** جامعة الشلف، يومي 17 و18 نوفمبر 2006.

4- يوسف قريشي، وغدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر برنامج** Edpme، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، يومي 18/17 أفريل 2007.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Communication du programme pme2 à l' occasion de l'événement, site internet : http://www.ccidahra.com/man/PME2-1

2- Délégation de l'union européenne en Algérie, **Rapport annuel de la Coopération United européenne-Algérie**, 2010.

3- Farida Merzouk**, PME et compétitivité en Algérie**, La revue de l'économie et de management, N° 9, Université Tlemcen, 2009.

4- Khoudri Mohammed, **Programme national de mise à niveau**, journée d'information: programme national de mise à niveau, Bordj Bou Arreridj, Le 25 september 2011.

5- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic, dossier de presse**, Algérie, Le 24 février 2010.

6- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic**, Revue de presse, Algérie, décembre 2012.

7- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmi et des tic** (pme ii), Revue de presse, Algérie, Le 12 au 16 mai 2013.

8- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, agence nationale de développement, **Bilan des actions du programme national de mise à niveau**, rapport complet, Mai 2010.

9- Ministère de la pme et de l'artisanat, **Programme d'appui aux pme/pmi, des résultats et une expérience transmettre**, Rapport final-euro développement pme, décembre 2007.

10- Ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements, **Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles**, Algérie, Juin 2010.

11- Mohammed Bouhaba, **La problématique de la mise a niveau des entreprises en Algérie**, Colloque international Algérie : cinquante ans d'expériences de développement -état –économie –société ,Alger ,Le 08 et 09 décembre 2012 .

12- Moussaoui Rachid, **Programme national de la mise à niveau des PME**, Journée d'information: programme national de mise à niveau, Mostaganem, le 30 juin 2011.